المفعول معه[1]

أى: الاسم المفعول معه الفعل، أو: المفعول بمصاحبته الفعلُ.

وهو اسمٌ فضلةٌ مسبوقٌ بـواوِ المصاحبةِ على غيرِ معنى التبعـية، يأتى بعد جملةٍ فيها ما يدل على الحدثية، سـواء أكان من طريقِ الفعل، أم من طريق ما فيه معنى الفعلِ وحـروفه، ويكون هذا الاسمُ مصاحـبًا للفـاعلِ فى الـزمنِ دونَ الحـدثِ أو الفـاعليـة. ذلك نحـو: أذاكـرُ والمصـباحَ. المصـبـاحُ تالٍ لواو بمعنى المصـاحبـة، ومسبـوقٌ بجملةٍ فعلية، وهو مـشتركٌ مع الفاعلِ الضـميرِ المستـترِ فى (أذاكر) فى الزمن، لكنه لا يشـاركه الـفاعليـةَ أو إعمـالَ الحـدث، وهو المذاكرة، فـالمصبـاحُ مصاحبٌ لى أثناءَ مذاكرتى دون أدائها، فيكون مفعولا معه.

ومنه: سرتُ والشاطئَ. جلست والقصةَ. وقفْت والصديقَ.

ومنه كذلك ما فيه مـعنى الفعلِ وحروفه من الصفاتِ المشتـقة، كما فى القول: أنا سائرٌ والنيلَ، فـ (سائر) اسمُ فاعلٍ يعمل عملَ الفعل.

وكذلك القول: المرأةُ متـروكةٌ وزوجَها. حيث إن (متروكة) اسمُ مـفعول يعمل عمـلَ الفعـل، فيكون عاملا للمفعولِ معه (زوج)، فينصب بعده.

ومنه إعمـال المصدر فيمـا إذا قيل: عرفت استـواءَ الماءِ والخشبةَ، حـيث نصبت (الخشبة) بعد واوِ المصاحبة على أنها مـفعولٌ معه، والعاملُ هو المصدر الذى يسبق الماءَ (استواء).

---

(١) ينظر: الكتاب ١ ــ ٢٩٨/ المسائل البصريات ١ ــ ٧٠١/ الإيضاح العضدى ١٩٥/ التبصرة والتذكرة ١ ــ ٢٥٨/ المقتضب ٢ ــ ٥١، ٤ ــ ٢١٢/ شرح الكافـية للرضى ١ ــ ١٣٥/ الجمل ٣١٩/ المرتجل ١٨٣/ شرح الجمل للخفـاف ٢ ــ ٦٤٣/ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ ــ ٤٥٢/ شـرح عمدة الحافظ ٤٠٢/ شرح ألفية ابن معطى ١ ــ ٥٨٩/ شرح ابن يعـيش ٢ ــ ٤٨/ شرح الكافية الشافية ٢ ــ ٩٩٩/ المساعد ٢ ــ ٥٤٠/ شـفاء العليل ١ ــ ٤٨٩/ شرح القمـولى على الكافية (تحقـيق عفاف بنتن) ١٧٨/ شرح التصريح ١ ــ ٣٤٢/ الأشمونى ٢ ــ ١٣٦/ الهمع ١ ــ ٢٢٠.

أما قولُ الشاعر:

إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّت العصا فحسبكُ والضحاكَ سيفٌ مُهَنَّد[1]

فقد جاء فى الضحاك ثلاثُ روايات: الرفع، والنصب، والجر[2].

ورواية النصبِ على أنه مفعول معه، والواوُ للمصاحبة لغيرِ التبعية. أما العامل فيه فهو (حسب)، وهو اسمٌ يشبه الفعلَ بمعنى (كافٍ)، وعليه فإن الواوَ لا تكون عاطفة.

ومن المفعولِ معه ما يذكر بعد ما فيه معنى الفعلِ دون حروفه، ونصبُه قليل، لكن رفعَه كثير، فيجوز لك أن تقول: مالك ومحمدًا، بنصب (محمدا) على أنه مفعولٌ معه، والعاملُ فيه الجار والمجرور، ففيهما معنى الفعل، حيث يتعلقان بفعلٍ محذوف -على حد قولِ جمهور النحاة.

أو: أن العامل فيه فعل مضمر يقدر بالقول: ما تصنع ومحمدًا.

ومنه ما يستشهد به النحاةُ من قول مسكين الدارمى[3]:

فمالَكَ والتلددَ حولَ نجد وقد غصَّت تِهَامةُ بالرجال[4]

حيث نصب (التلدد) على أنه مفعولٌ معه بعد واو المصاحبة، والعاملُ فيه شبهُ الجملة، وفيها معنى الفعل، أو: فعل مقدر، والتقدير: ما تصنع والتلدد.

---

(١) الأمالى للقالى ٢ - ٢٦٢/ شرح ابن يعيش ٢ - ٥١/ شرح الأشمونى ٢ - ٣٦٤.
(إذا) اسم شرط غير جازم فى محل نصب على الظرفية. (كانت) فعل ماض تام، بمعنى: وقع، حصل، حدث، والتاء للتأنيث. (الهيجاء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (العصا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (فحسبك) الفاء واقعة فى جواب الشرط مبنية لا محل لها. (حسب) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، سد مسد الخبر، أو: مسد المبتدأ المؤخر.

(٢) (الضحاك) بالجر على أنه مقسم به مجرور، والواو للقسم، ورواية الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره: كافيك. أو أن خبره (سيف)، وخبر حسبك محذوف، أو هو مبتدأ بلا خبر.

(٣) الكتاب ١ ـ ٣٠٨/ الجمل ٣١٩/ شرح ألفية ابن معطى ١ ـ ٥٨٩/ شرح ابن يعيش ٢ ـ ٥٠. التلدد: التحير والتلفت يمينا وشمالا، غصت: امتلأت.

(٤) (ما) اسم استفهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (لك) شبه جملة فى محل رفع، خبر المبتدأ، أو متعلق بخبر محذوف.

ومنه كذلك القول: حسبك وزيدًا درهمٌ. أى: كفاك وزيدًا درهم، أى: مع زيد.

ومنه قول أسامة بن الحارث الهذلى:

مـا أنت والسـيـرَ فى مَـتْلَفٍ يُبَـرحُ بالذَّكـرِ الضَّـابِطِ[1]

حيث نصب (السير) بعد واو المصاحبة على أنه مفعولٌ معه، والعاملُ فيه الفعلُ المقدرُ المضمرُ فيه، والتقدير: (ما تكون والسير.. أو: ما تصنع والسير...).

ومثله ما ذكره سيبويه من قول الراعى:

أزْمَـانَ قومى والجـمـاعةَ كـالذى لَزِمَ الرِّحَـالةَ أنْ تميلَ مـيـلَا[2]

حيث نصب (الجماعة) بعد واو المصاحبة على أنه مفعولٌ لأجله، والفعلُ العاملُ فيه مقدر، والتقدير: أزمان كان قومى والجماعة.

ومنه قول أسيد بن إياس الهذلى:

فـقَدْنى وإيّاهم فـإنْ أُلْقَ بَعْضَـهُم يكونوا كتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْـمُسرْهَدِ[3]

---

(١) ينظر: أشعـار الهذليين ٣ ـ ١٢٨٩/ الكتاب ١ ـ ٣٠٣/ شرح أبيـات سيبويه لابن السـيرافى ١ ـ ١٢٨/ شرح ابن يعـيش ٢ ـ ٥٢/ شرح عمدة الحـافظ ٤٠٤/ شرح الأشمـونى ٢ ـ ١٣٧/ الهمع ١ ـ ٢٢١.
متلف: مكان مهلك، يبرح: يجهد، الضابط: المقصود به البعير العظيم.
(ما) اسم استفـهام مبنى فى محل رفع، مبتدأ، أو خـبر مقدم. (أنت) ضمير مـبنى فى محل رفع، خبر المبتدإ، أو مبتدأ مؤخر. (يبرح) جملة فعلية فى محل جر، نعت لمتلف.

(٢) ينظر: الكتاب ١ ـ ١٥٤/ شرح أبيات سـيبويه للنحاس ١٤٢/ شرح أبيات سـيبويه لابن السـيرافى ١ ـ ٧١/ رسالة الغفران ١٠٠/ شرح الأشمـونى ٢ ـ ٣٨٠/ الخزانة ١ ـ ٥٠٢.
أزمان: جمع زمن، الرِّحَالَة (بكسر الراء): سرج أو شبه السرج كان يعمل من جلود الشياه بأصوافها.
(أزمان): منـصوب إما على الـظرفية. أو أنه مـرفوع على أنه خـبر لمبـتدإ مـحذوف. (كـالذى): جار ومجرور. وشـبه الجملة فى محل نصب، خبـر (كان) المحذوفة الناقصـة، أو فى محل نصب، حال من (قومى) إذا قدرت (كان) تامة. (أن): حرف مصـدرى ونصب مبنى. (تميل): فعل مضارع منصوب بعد (أن)، وفاعله مسـتتر تقديره: هى. (مميلا): مـفعول مطلق منصوب، وعـلامة نصبه الفتـحة. والمصدر المؤول (أن تميل..) فى محل نصب، مفعول لأجله؛ لأن التقدير: مخافة أن تميل.

(٣) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٢ ـ ٦٢٨/ شرح الأشمونى ٢ ـ ٣٩٦. السنام: أعلى البعير، المسرهد: الثمين.
(قَدْ) مبتدأ مـبنى فى محل رفع؛ لأنه اسم بمعنى (حسب). (ألق) فعل الشرط مضـارع مجزوم، وعلامة =

حيث جاء ضميرُ المخاطبين ضميرَ نصبٍ بعد واوِ المصاحبة، فهو فى محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ معه، والعاملُ فيه (قد) حيث إن (قد) تأتى اسمًا على وجهين:

أولهما: أنه اسم فعل مضارع، بمعنى (يكفى).

والآخر: أنه اسم بمعنى (حسب).

والوجهُ الثانى هو المقصود هنا، حيث تكون (قد) بمعنى حسب، فهى عاملةٌ فى المنصوبِ بعدها، وهو تالٍ لواو المعية، حيث إن (حسب) بمعنى (كاف)، ويكون ضميرُ المتكلم فى محلِّ جرٍ بالإضافةِ إليه.

أما لو أننا حسبناها اسمَ فعلٍ مضارعٍ بمعنى يكفى، فتكون ياءُ المتكلم مفعولا به، وحينئذٍ يصح العطفُ عليها، وتكون الواوُ عاطفةً، وما بعدها منصوب بالعطف على الضميرِ المنصوب.

ومنه على حد جواز بعض النحاة -على رأسهم الفارسى- ما ذكر بعد جملة تتضمن اسمَ إشارة، كما ورد فى قول الشاعر(١):

لا تحبِسَنّك أثوابى فقد جُمِعَتْ هذا ردائى مَطْوِيًّا وسِرْبَالا(٢)

حيث نصب (سربالا) على المفعول معه، ويجعل أبو على الفارسى العاملَ فيه اسمَ الإشارة أو (مطويا)، لكن غيره من النحاةِ يجعل العامل (مطويا) لا غيره، وهو اسمُ مفعول يعمل عملَ الفعل.

= جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره: أنا. (يكونوا) جواب الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، اسم كان. أما خبر (كان) فهو شبه الجملة (كتعجيل)، أو أنه محذوف تتعلق به شبه الجملة.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ ـ ٦٨٩/ المساعد ١ ـ ٥٤٠/ توضيح المقاصد ٢ ـ ٩٧/ شرح التصريح ١ ـ ٣٤٣/ شرح الأشمونى ٢ ـ ٣٦٨.

(٢) (لا) حرف نهى مبنى، لا محل له من الإعراب. (تحبسنك) فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، فى محل جزم. ونون التوكيد حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. وضمير المخاطب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (أثوابى) فاعل مرفوع، وعلامة رفع الضمة المقدرة، وضمير المتكلم مبنى فى محل جر بالإضافة.

(هذا ردائى) جملة اسمية من مبتدإ وخبر. (مطويا) حال من (رداء) منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة.

ويحترز بكون الواو التى يأتى بعدها المفعولُ معه للمصاحبةِ على غيرِ وجه التبعية، من مثلِ القول: تخاصم زيدٌ وعمرو، والقول: مزجت عسلا وماء. فالواو فيهما للمصاحبة، ولكن ما بعدها لا يكون مفعولا له، حيث إن الفعلَ الأولَ فيه معنى المفاعلة التى تفيد المشاركةَ فتتطلب اثنين، فيكونان أصلا فى أداء معنى المفاعلة، ولا يصح الاستغناءُ عن أحدهما، إذن لا نستطيع أن نعدَّ الثانى فضلة، بل كلٌّ منهما عمدة، وكل منهما اشترك فى إحداثِ الفعل وأدائه، فلا يعد الثانى مفعولا معه، بل هو تابع، ومثله: اشترك على وسمير.

أما الفعلُ الثانى فإن دلالتَه تدل على وجودِ اثنين بالضرورة؛ لأن المزجَ لا يكون إلا بين شيئين فأكثر، إذن، المزجُ وقع على كلِ منهما، ودخل فى معنى المفعولية، وبالتالى فإن الثانى تابعٌ للأولِ فى الدلالة والإعراب، مع كونِ الواوِ للمصاحبة، ولا يعد مفعولا معه، وإنما هو مفعولٌ به بالضرورة.

كما يلحظ أن الواوَ فى هذا الباب -وهى تعنى المصاحبةَ- تختلف عن الواوِ التى تكون بمعنى (مع) فى بابِ العطف، إذ إن الواوَ فى العطفِ تفيد الاشتراكَ فى الفعل، أو إحداثِ الفعل، دون الملابسةِ أو المصاحبة.

فإن قلت: جاء على وأحمد. فإن أحمدَ مثل على فى إحداث المجىء، وكل منهما فاعلٌ للحدث قائمٌ بذاته، مع ملاحظةِ عدمِ الملابسةِ بينهما أثناءَ إحداثِ كل منهما للفعل، وعدم المصاحبة من أحدهما للآخر، فكل منهما فاعلٌ برأسه وبذاته.

أما الواوُ فى المفعولِ معه فلا تفيد هذا المعنى، وهو معنى الاشتراك فى الفعل، بل إنها لابد ألا تفيدَ معنى الاشتراك والإحداث، ولكن تفيد المصاحبة، مصاحبة ما بعدها - وهو غير محدث للفعل ولا مشترك فى إحداثه - لما قبلها وهو محدث الفعل، أو هو فاعله، وذلك أثناء حدوث الفعل.

يذكر ابنُ الخشاب: «وكذلك الغرضُ فى قولك: قمت وزيداً بالنصب؛ غيرُ الغرضِ فى قولك: قمت وزيدٌ بالرفع؛ لأن النصبَ المرادُ به الاصطحاب، والرفعُ المراد به وقوعُ الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقا، مصطحبين كانا أو غير مصطحبين»[1].

(١) المرتجل: ١٨٤.

ويحتـرز بكون المفعول مـعه اسمًـا، من نحو: لا تأكل السـمكَ وتشرب اللبنَ. حيث يتلو الواوَ فعل (تشرب)، وفى هذا المثلِ توجيهٌ معنوى تابعٌ للعلامةِ الإعرابيةِ للفعل، وهو بين النصب والرفع والجزم[1].

وكذلك نحو: سرت والشمسُ طالعةٌ. حيث يتلو الواو جملةٌ اسميةٌ.

عامل النصب فى المفعول معه:

اختلف النحاةُ فى ناصبِ المفعول معه على النحوِ الآتى:

- ذهب جمهـورُ النحاةِ إلى أن الناصبَ له ما تقدمه من فعل أو شـبهه. وهذا رأىُ البصريين وجماعةٍ من الكوفيين. لكنهم اختلفوا فيما بينهم:

فذهب جـماعةٌ منـهم -على رأسهم سيـبويه والفارسـى- إلى أن المفعولَ مـعه منصوبٌ على أنه مفعولٌ به فى المعنى، ويقـدرون القولَ: سرت والنيلَ، بالتقدير: سرت بالنيل.

أما الآخرون -وعلى رأسهم الأخفشُ وجـماعةٌ من الكوفيين[2]- فإنهم يذهبون إلى أن المفعـولَ معه منصوبٌ على الظرفـية. حيث حذفت (مع)، وأقـيمت الواوُ موضعَـها لاقتضـائها التشريك، ونقل إعـراب (مع) إلى الاسمِ الواقعِ بعد الواو، ويشبهـون هذه الحالة بحالةِ نقلِ إعـرابِ المستثنى بعد (إلا) إلى (غـير)، إذا وقعت استثناءً[3].

---

(١) إذا رفعت (تشرب) فـأنت مستأنف مبـتدئ، وعليه فينهى عن أكل السـمك، ويباح شرب اللبن، وبذلك فأنت تنهى عن الأول، وتبيح الثانى.
وإذا نصبت الفعل (تشرب) فإنه يعنى عدم الجمع بين الفعلين، حيث يباح عمل أحدهما دون الآخر.
وإذا جزمت (تشرب) فـإنك تحرك الباء بالكسر لالتقاء السـاكنين، وبه فإن النهى يقع عليهما مـعا، حيث تعطف الواو ثانيهما على أولهما. وعليه فإنك تريد النهى فى الفعل الثانى.

(٢) ينظر: شرح القمولى على الكافية، تحقيق عفاف بنتن ١٧٨/ اللمع ١ ـ ٢٢٠.

(٣) أذكر بأن (غير) إذا وقعت اسـتثناء، فإنها تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، فتـقول: شَذَّبْنا الأشجار غير شجرتين. (بنصب غير).
لم نشذب من الأشجار غير شجرة. (بنصب غير وجرها على البدلية).
لم نشذب غير شجرتين. (بنصب غير على المفعولية).
لا يحترم غير المهذبين. برفع (غير) نائبا عن الفاعل.

- ذهب بعضُ النحاة -وعلى رأسهم الجرجانى- إلى أن ناصبَه الواو. ولكنهم يردون عليه بأن كلَّ حرف اختص بالاسمِ؛ ولم يكن كالجزءِ منه؛ لم يعملْ إلا الجرَّ فى الاسم.

- ذهب الزجاجُ إلى أن الناصبَ للمفعول معه فعلٌ محذوفٌ بعد الواو، والتقدير: ولا بست.. فيكون مفعولا به.

- ينسب إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى أنه منصوب على الخلاف[1]، أى: مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، فما بعد الواوِ لا يصلح أنْ يجرى على ما قبله، فلمخالفتِه له فى المعنى انتصب على الخلاف.

ويرد على ذلك بأن الأولَ والثانى كل منهما مخالفٌ للآخر، فلو جاز نصبُ الثانى للمخالفةِ لجاز نصبُ الأول كذلك؛ لأنه مخالفٌ هو الآخر. ولو أن المخالفة سبيلٌ إلى النصب؛ لجاز نصبُ (عمرو) فى القول: ما قام زيدٌ بل عمرو، وذلك لمخالفتِه لما سبقه، وهو غيرُ جائز.

- يذكر ابنُ عصفور أنه ينتصبُ عن تمامِ الكلام، سواء تقدمه فعلٌ أم لم يتقدمه[2].

- إذا وقع المفعولُ معه بعد جملة استفهامية باستخدامِ الاسمين (ما، كيف)، نحو: ما أنت وعليًّا؟ كيف أنت والسفرَ؟ فإنَّ النحاةَ يخرجونه على إضمارِ فعلٍ مشتق من الكون تام أو ناقص، والتقدير: ما كنت وعليًّا؟ وكيف تكون...؟ ويعرب: ما وكيف، مبنيين فى محل نصب خبرين لتكون فى الجملتين، واسمُها مضمر فيها.

وقد تقدر فى الموضعين الملابسةُ منونةً أو مضافةً إلى ضميرِه. ويكون التقدير:

ما أنت وملابسة عليًّا. أو: وملابستك عليًّا.

ما كنت وملابسة عليًّا، أو: وملابستك عليًّا.

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٢ ـ ٣٤٤/ شفاء العليل ١ ـ ٤٩٠/ المساعد ١ ـ ٥٤٠.

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ ـ ٤٥٢.

كيف أنت وملابسة. أو: وملابستك.

كيف تكون وملابسة. أو: وملابستك.

وقد تجعل العملَ -هنا- فعلَ الملابسة المفهوم من معنى الكلام، والتقدير: ما أنت ولابست زيدًا. كيف أنت وتلابس زيدًا.

ويجوز فى مثلِ هذه المواضع أن يرفعَ ما بعدَ الواوِ عطفا على الضميرِ المنفصل، ولا إشكالَ فى ذلك، بل هو الوجه.

وما يجب فيه النصبُ فى مثلِ هذا الموضع قولُ مسكين الدارمى:

فمالك والتلددَ حولَ نجد ... وقد غصَّتْ تهامةُ بالرجالِ[1]

حيث يتعين النصبُ فى (التلدد) لعدمِ جوازِ العطفِ على الضميرِ المتصلِ المجرور، إلا بعد إعادةِ ما اتصل به من جار.

ومنه قول أسامةَ بنِ الحارث الهذلى[2]:

فما أنا والسيرَ فى متلف ... يبرحُ بالذكرِ الضابطِ

والتقدير: فما أكون والسير. ويجوز الرفعُ بعد الواوِ فى مثلِ هذا الموضع.

ملابسة النصب والعطف فى المفعول معه:

وضع النحاةُ ضوابطَ معنويةً لاختيارِ أى من أوجهِ النصبِ أو العطفِ مع الترجيحِ أو الوجوبِ أو الامتناعِ فى المفعولِ معه على النحو الآتى:

أ - وجوب النصب:

يمتنع العطفُ ويجب النصبُ فى المفعولِ معه المذكورِ بعد واوِ المصاحبة فى المواضع الآتية:

---

(١) الكتاب ١ - ٣٠٨/ الجمل ٣١٩/ شرح ألفية ابن معطى ١- ٥٨٩/ شرح ابن يعيش ٢ -٥٠.

(٢) ديوان الهذليين ٢ -١٩٥/ الكتاب ١/ ٣٠٣/ شرح ابن يعيش ٢ -٥٢/ الدرر اللوامع ١- ١٩٠/ رصف المبانى ٤٢١.

تلف: قفر يتلف فيه من سلكه، الذكر: الجمل، الضابط: القوى، يبرح: يجهد ويتعب.

١- التركيب النحوى: (صحة التركيب لفظيا):

حيث يترتب على وجه عطف ما بعد الواو على ما قبلها تجاوزٌ فى صحة التركيب نحويًّا، أى: عدم ملاءمة التركيب لفظيا مع صحة القواعد النحوية. ذلك فى نحو: كيف جئت وعليا. فالعطف على الضميرِ المتصلِ المرفوعِ لا يصح إلا من خلال الفصلِ بضميرِه المنفصلِ الذى يتلاءم معه، وذلك بذكرِ الضميرِ المنفصلِ بعد المتصلِ المرفوعِ مباشرة.

فتقول فيما سبق إذا أردت العطف: كيف جئت أنت وعلىٌّ، فإذا لم تذكر ضميرَ الرفعِ المنفصل وجب نصبُ ما بعد الواو على المعية.

كما أنك إذا قلت: ما علاقتُك وعليًّا؟

فمن الأصح أن تنصبَ على المفعولِ معه فى هذا الموضع، حيث إن العطفَ فى مثل هذا التركيب، وهو العطف بالاسمِ الظاهرِ على الضميرِ المجرور، يكون بإعادة ما جرَّ الضميرَ مع الاسمِ الظاهر.

فإذا أردت العطفَ فيما سبق قلت: ما علاقتُك وعلاقةُ على ؟ برفع (علاقة) فى الموضعين.

ومثل السابق أن تقول: كيف حالُك وصديقَك ؟ ما شأنك ومحمودًا؟ مالك وسميرًا؟ بنصب: (صديق، محمود، سمير) على أنها مفعولٌ معه، حيث لم يتكرر الجارُّ مع ما بعد الواو، ويمتنع العطفُ على الضميرِ المتصلِ المجرورِ دون إعادةِ الجار مع المعطوف؛ ولذا يتعين النصبُ عند جمهور النحاة.

فإذا أردت العطفَ فيما سبق من أمثلة قلت: كيف حالك وحالُ صديقك؟، ما شأنك وشأنُ محمودٍ؟ مالك ولسمير ؟برفع (حال وشأن) المكررين ، وتكرار اللام الجارة فى المثال الثالث لجر (سمير).

ولذلك فإنهم استضعفوا قراءةَ حمزةَ فى قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾[1] [النساء: ١]؛ بجرِّ (الأرحامِ) عطفًا على الضميرِ المجرورِ فى

(١) شرح المفصل ٢ - ٥١.

(به)، حيث لم يذكر الخافض، ولم يتكررْ مع الأرحامِ، ولكن قومًا يخرجونها على إضمارِ حرفِ الجر (الباء) قبل (الأرحام)، فكأنه أريد: وبالأرحام، ثم حذف الباء، وهو يريدها.

وحملَها آخرون على القسم، كأنه أقسم بالأرحام حيث كانوا يعظمونها، ويكون التقدير: بالأرحام.

كل ذلك تبريرًا لإرادةِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ دون إعادة الخافض[1].

٢ - صحة المعنى: (صحة التركيب معنويا):

حيث يترتب على وجهِ عطفِ ما بعد الواوِ على ما قبلها عدمُ التآلف بين معنى الجملةِ السابقةِ والاسمِ اللاحق، ومعه لا يصح التركيبُ معنويا. فإذا قلت: سار محمدٌ والنيلَ؛ وأردت عطفَ (النيل) على (محمد) فإن المعنى لا يصح، حيث إن النيلَ لا يشارك محمدا فى السير، ولذلك فإنه يمتنع الرفعُ بالعطف، ويتعين النصبُ على أنه مفعولٌ معه، حيث فَعَل محمدٌ السيرَ فى وجودِ النيل.

وكذلك إذا قلت: حضرت وشروقَ الشمس، ورحت وغروبَها. يتعين النصبُ فى كل من (شروق، وغروب) على أنهما مفعولٌ معه، حيث إن كلا منهما لا يشارك فى إحداثِ الفعلِ السابق عليهما، وهو (حضر)، ولكنه أحدث فى وجودها.

ومما يجب فيه النصبُ على أنه مفعولٌ معه ليصحَّ المعنى قولك: ذاكرت والمصباحَ، إذ المصباحُ لا يشارك فى المذاكرة. وكذلك: جلست وضوءَ القمر. سرت وطلوعَ النهار. عدت وقدومَ الليل.

ب - وجوب الرفع:

يمتنع النصبُ فى الاسمِ الواقعِ بعد واوِ المصاحبة، ويتعين فيه العطفُ فى المواضع الآتية:

١- إذا لم تسبق الواو بجملة:

كأن تقول: كلٌّ طالبٍ وكتابُه. فواوُ المصاحبة لزمت بين اسمين متلازمين، أولهما مرفوعٌ على الابتدائية، فتعين فى الثانى العطفُ عليه، ولزم الرفع. أما الخبرُ فهو محذوفٌ وجوبا يقدرُ بـ(متلازمان، متصاحبان... إلخ).

ومنه أن تقولَ:

كلٌّ جندى وسلاحُه. كلٌّ عاملٍ وأداة عمله. كلٌّ فلاح وفأسه. أنت ورأيك. كلٌّ رجل وضيعته. الرجالُ وأعضادُها. النساءُ وأعجازُها.

برفعِ الاسمِ الأولِ فى الأمثلةِ السابقةِ على الابتدائية، ورفع (سلاح، أداة، فأس، رأى، ضيعة، أعضاد، أعجاز) بالعطفِ على الاسمِ الأول، أما الخبرُ فى المواضعِ السبعةِ فمحذوفٌ وجوباً، يقدر بما قدر فى سابقها.

٢- المشاركة الحدثية والزمنية:

إذا كان ما بعد الواوِ مشتركا مع ما قبلها فى إحداثِ الحدثِ والزمنِ فإنه يجب فيهما العطفُ، ويمتنع النصب، كأن يقالَ: تصالح على ومحمود. حيث إن التفاعلَ لا يكون إلا من أكثرَ من واحد؛ ولهذا فإن الفاعلَ يجب أن يكونَ أكثرَ من واحد، فمحمودٌ لازمٌ لإتمامِ الفاعلية، وعليه فإن الواوَ عاطفةٌ للاشتراكِ، إشراكِ ما بعدها فى حكمِ ما قبلها، فوجب الإتباعُ دون النصب.

ومن ذلك: تقاتل أحمدُ وزميلُه. اشتركَتْ سعادُ وصديقتُها.

تعادل الفريقُ الأبيضُ والفريقُ الأحمر.

تعادل الفريقان: الأبيضُ والأحمرُ..... إلخ.

٣- إذا لم تفد الواو المعية:

إذا لم تعط الواوُ معنى المعية أو المصاحبة، فإن ما بعدها يمتنع فيه النصب، ولكنه يأخذ موقعا إعرابيا ملائما للسياق، فإذا قيل: حضر على وأحمدُ قبله؛ كانت الواوُ لغير المعية، حيث المخالفةُ الزمنيةُ تمتنع مع المعية.

وكذلك إذا قلت: جاء محمد وسمير بعده. وصل المُخْرِجُ والممثلون عَقِبَه.

ج - ترجيح النصب:

يرجح النصبُ ويجوز العطفُ فى المفعولِ معه إذا كان هناك ضعفٌ من جهةِ المعنى، فيما إذا عطف ما بعد الواوِ على ما قبلها. كأن تقول: كن أنت وصديقَك متحابين. فإنه فى هذا المثالِ يجوز العطف، ولا مانع لفظى، حيث إن اسمَ (كان) ضميرٌ مستتر تقديره (أنت)، وذكر بعده ضميرُه المنفصل (أنت)، حينئذ يجوز تركيبا من حيثُ القواعدُ النحويةُ أن يعطفَ عليه.

لكننا إذا أمعنا النظرَ فى المعنى فإننا نجد أن المعنى الكامنَ فى التركيبِ أمر، ومن الأفضلِ أن يؤمرَ المخاطبُ وحدَه دون الصديق، إما للتأدب، وإما من حيثُ توجيهُ الكلام والأمر.

ومثله قول الشاعر[1]:

فكونوا أنتم وبنى أبيكم ... مكانَ الكليتين من الطحال

حيث ظهر ضميرُ الفصل (أنتم)، وهو تكرارٌ لواوِ الجماعة الذى هو اسم (كان)، إذن يجوز العطفُ بدون تجاوز لفظى، لكن لأن الكلامَ أمرٌ فإنه من الأفضل أن يوجه الأمرُ للمخاطبين دون من ذكروا بعد الواو للتأدب، وتحويل الأمر إلى النصيحة.

وعليه فإن:

الواو: للمصاحبة لا محل لها من الإعراب.

بنى: مفعول معه منصوب، وعلامةُ نصبه الياءُ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. يلحظ أن نون (بنين) حذفت من أجلِ الإضافة.

أبيكم: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة. وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة.

مكان: منصوب على الظرفية. وشبه الجملة فى محل نصب خبر (كن)، أو متعلق بخبر محذوف.

---

(١) الكتاب ١ - ٢٩٨/ مجالس ثعلب ١ - ١٠٣/ المسائل البصريات ١ - ٧٠١/ التبصرة والتذكرة ١ - ٢٥٨/ شرح ألفية ابن معطى ١ - ٥٨٩/ شرح ابن يعيش ٢ - ٤٨/ المساعد ١ - ٥٤٤/ شفاء العليل ١ - ٤٩٣.

ومن النحاة من يسوى بين العطفِ والنصبِ فى هذا المثال[1].

ويجعل النحاةُ فى هذا الموضع المذكور بعد واوِ المصاحبةِ وقبلها ضمير رفع، ويجعلون فى العطفِ ضعفا من جهة اللفظ إذا أريد العطف؛ حيث يعللون لهذا بما عللْنا له به سابقا فى وجوب النصب، وهو أنه لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد ذكر الضمير المنفصل المرفوع. وذلك أن تقول: ذاكرت وصديقى. حيث ذكر (صديق) بعد الواو، وقبلها ضميرُ رفع متصل وهو (التاء)، وهنا يرجح النصبُ، حيث لم يذكر ضميرُ الرفعِ المنفصلُ بعد الضميرِ المتصلِ المرفوع، بل إن منهم من يوجب النصبَ، كما ذكرنا سابقا فى أحوالِ الوجوب.

فإذا أردت العطفَ دون اعتراض لفظى فإنك تقول: ذاكرت أنا وصديقى. ففى هذا المثلِ يعطف (صديق) على ضميرِ الرفعِ المتصلِ (التاء). ووجب ذلك لوجودِ ضميرِ الرفع المنفصل (أنا).

ومنه قولهم: لو تركْتَ الناقةَ وفصيلَها لرضعها[2]. والتقدير: لو تركت الناقةَ مع فصيلها. وعليه فإن ما بعد واو المصاحبة يرجح نصبه على أنه مفعولٌ معه، إذ إننا لو أردنا الإتباع بالعطف لتكلفنا فى التأويل على حد القول: « لو تركت الناقة ترأم فصيلَها، وتركت فصيلها يرضعها. ونحو قول زهير:

إذا أعجَبْتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ فدعْه وواكل أمرَه واللَّيَالِيَا[3]

---

(١) الكتاب ١ - ٢٩٨/ مجالس ثعلب ١ - ١٠٣/ المسائل البصريات ١ - ٧٠١/ التبصرة والتذكرة ١ - ٢٥٨ / شرح ألفية ابن معطى ١ - ٥٨٩ / شرح ابن يعيش ٢ - ٤٨/ المساعد ١ - ٥٤٤/ شفاء العليل ١ - ٤٩٣/ الصبان على الأشمونى ٢- ١٣٩.

(٢) شرح الجمل للخفاف ٢ - ٦٤٣.

(٣) شرح التسهيل ٢- ٢٦٠/ شرح ابن الناظم ٢٨٤/ الصبان على الأشمونى ٢- ١٣٩، ١٦٩.
(الدهر): ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (حال) فاعل (أعجب) مرفوع. وعلامة رفعه الضمة. (من امرئ) شبه جملة فى محل رفع صفة لحال، أو متعلقة بصفة محذوف، وجملة (أعجبتك حال) فى محل جر بالإضافة. (فدعه) الفاء واقعة فى جواب الشرط مبنى، لا محل له من الإعراب. دعْ =

حيث نصب (الليالى) بعد واوِ المصاحبة على أنه مفعولٌ معه، والمراد: اترك أمره مع الليالى.

د - ترجيح العطف:

يرجح العطفُ فيما وقع بعد واوِ المصاحبة ؛ ويجوز النصبُ ؛ فيما إذا أمكن العطفُ بدون ضعفٍ من حيثُ التركيبُ البنيوى للكلام، أو الناحية اللفظية، أو من حيثُ الجانبُ المعنوى، كأن تقول: جاء محمدٌ وصديقُه. بعطف (صديق) على (محمد)، حيث يرجح العطف لعدمِ وجودِ مانع لفظى أو معنوى، فالصديقُ يمكن أن يكونَ مشاركا لمحمد فى إحداث المجىء، كما أنه يصح العطف دون اعتراض لفظى أو نحوى.

ومنه أن تقول: كافأت عليا ومحمدا. بنصب (محمد) على العطفِ على (على)، حيث التشارك المعنوى فى المفعولية، وليس هناك اعتراض لفظى.

ومنه قوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ [البقرة: ٣٥][1] حيث صح عطفُ (زوج) على الضمير المستتر المرفوع فى (اسكُنْ) لذكرِ ضميرِ الرفعِ المنفصلِ (أنت)، مع صحةِ التشاركِ المعنوى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ**﴾ [المائدة: ٢٤][2].

= فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والهاء ضمير مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مقرونة بالفاء لأداة شرط غير جازمة. (واكل) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله مستتر تقديره: أنت. والجملة معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب.

(١) (اسكن) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (أنت) توكيد لضمير الرفع المستتر فى محل رفع. (الواو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (زوجك) معطوف على الضمير المستتر فى (اذهب) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة. (الجنة) منصوب على التوسع، وعلامة نصبه الفتحة. أو منصوب على نزع الخافض.

(٢) (اذهب) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (أنت) توكيد للضمير المستتر المرفوع فى (اذهب)، مبنى فى محل رفع. (الواو) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (ربك) معطوف على الضمير المستتر فى (اذهب) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير المخاطب مبنى فى محل=

حيث يرجحُ رفعُ (رب) بالعطف على الضمير المستتر المرفوع فى (اذهب). ومثله أن تقولَ: جئت أنا وعلىٌّ، حيث فصل بين ضميرِ الرفعِ المتصلِ وما بعد الواوِ ضميرُ الرفعِ المنفصل، فرجح العطف. ومنه كذلك: ما أنت ومحمد؟ يرجح عطفُ (محمد) على الضميرِ المرفوعِ المنفصل (أنت)، كما أن المجرور إذا كان ظاهرا رجح العطف. كأن تقول: ما لمحمد وعلى؟ وما شأن محمد وعلى؟؛ إذ العطفُ هنا أفضل لإمكانه بلا ضعف.

هـ - امتناع العطف والنصب على المعية:

يمتنع فيما يذكر بعد واوِ المصاحبة العطف على ما سبقها ؛ كما يمتنع النصبُ؛ إذا كان هناك مانعٌ معنوى، حيث لا يجوز إشراكُ الثانى مع الأول معنويا، فيحتاج ما بعد الواو إلى عاملٍ ضرورة لينصبَه، ذلك كما جاء فى قول الراعى النميرى[1]:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزجّجْن الحواجبَ والعيونا

لا يجوز إشراكُ العيونِ مع الحواجبِ فى التزجيج؛ لأنه مختص بالحواجب، أما العيون فيخصها التكحيل؛ لذلك فإنه يمتنع العطف. كما أنه يمتنع النصبُ على المعيةِ أو على أنه مفعولٌ معه؛ لأن العيونَ لها مؤثر معنوى غير ما يكون عليه الحواجب، لذلك فإنه يجب تقديرُ فعل محذوف يكون عاملَ النصب فى العيون، وملائما له معنويا، وهو: كَحَل، وتكون (العيون) مفعولا به لفعل محذوف.

= جر بالإضافة. ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، تقديره: يعينك، أو ينصرك.. إلخ. وعليه فإن الواو تكون واو العطف، أو واو الحال أو الابتداء. (الفاء) واقعة فى جواب شرط مقدر مفهوم من الأمر السابق، أو واقعة فى جواب الأمر. (قاتلا) فعل أمر مبنى على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبنى فى محل رفع. والجملة جواب الأمر لا محل لها من الإعراب، أو جواب للشرط المحذوف فى محل جزم. (إنا) إن: حرف توكيد ونصب مبنى لا محل له من الإعراب. (نا) ضمير المتكلمين مبنى فى محل نصب، وهو متعلق بالقعود. (ها هنا) ها: حرف تنبيه مبنى، لا محل له من الإعراب. هنا: ظرف مكان إشارى مبنى فى محل نصب، وهو متعلق بالقعود، ويجوز أن تجعله خبرًا أول لإن. (قاعدون) خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الواو، لأنه جمع مذكر سالم. ويجوز أن يكون الظرف فى محل رفع خبر إن، و (قاعدون) خبرًا ثانيًا لإن.

(١) ديوانه ١٥٦/ الخصائص ٢ - ٤٣٢/ الإنصاف ٢ - ٦١٠/ شرح الشذور: ٢٤٢/ شرح التصريح ١- ٢٤٦/ الهمع ٢ - ٢٢٢/ الدرر ١ - ١٦١/ الصبان على الأشمونى ٢- ١٤٠.

وقد يُضمَّن الفعلُ المذكورُ معنى يلائم المفعولين المذكورين، ويكون بمعنى التزيين، والتقدير: زَيّن الحواجب والعيون.

ومنه قول الشاعر:

يا ليت زوْجَكِ قد غدا متقلّدًا سيفا ورُمْحًا[1]

حيث يريد: متقلدًا سيفا، وحاملا رمحا، فلا يقال: تقلدت الرمح، وعليه فإنه يجب تقديرُ محذوفٍ يتلاءم مع المنصوب بعد الواو، وتكون الواو عاطفةً جملةً على جملة.

وقد يكون المقدر حالا، أى: وحاملًا رمحًا.

ومثله قول ذى الرمة:

علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى شتت همالةً عيناها[2]

حيث إن العلفَ يكون بالتبن، ولا ينسحب على الماء، وإنما يتلاءم معه السقى أو الشراب.. إلخ؛ لذلك فإننا نقدر فعلاً مناسبا ناصبًا للماء، وهو: سقيتها أو أشربتها.. إلخ.

ويجوز أن نضمن الفعل (علف) معنى يتلاءم مع المفعولَيْن، نحو: أنلتها، أو: قدمت لها.. إلخ.

و- احتمال العطف والنصب على المعية:

يجوز فى بعضِ المواضع ـ لفظيا ومعنويا ـ أن يعطفَ ما بعد واو المصاحبة على ما قبلَها، وأن ينصب على أنه مفعولٌ معه. يبدو ذلك فى قوله تعالى:

﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً** ﴾ [يونس: ٧١]. بنصب (شركاء)، على أن تكونَ الواوُ عاطفةً مفردا على مفرد، ويكون نصب (شركاء) بالعطف على (أمر) من وجهين:

---

(١) المقتضب ٢ - ٥٠ / الخصائص ٢ - ٤٣١ / أمالى ابن الشجرى ٢ - ٣٢١ / المخصص ٤ - ١٣٦.

(٢) الخصائص ٢ - ٤٣١ / أمالى ابن الشجرى ٢ - ٣٢١/ شرح ابن يعيش ٢ - ٨ / شرح التصريح ١ - ٢٤٦.

أولها: بتقديرِ حذف مضاف، والتقدير: وأمر شركائكم، فحذف المضاف، وأقيم المضافُ إليه مقامه، وأعرب إعرابه.

والآخـر: أنه معطوفٌ عليه بدون تقدير، حيث يمكن القول: أجمعت شركائى.

وقد تكون الواو عـاطفةً جملةً على جـملة، وحينئذ ينصب (شـركاء) على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، تقديره: و (اجْمَعوا)، بهمزة وصل.

وقد يكون النصبُ على أن ما بعد الواوِ مفعولٌ معه، والتقدير: وأجمعوا أمركم مع شركائكم[1].

ويتضح ما سـبق فى قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا..**﴾ [الحشر: ٩].

حيث ينصبُ (الإيمان) على عطفِ مفردٍ على مفردٍ من ثلاثةِ أوجه، هى:

تضمين الفعل (تبوأ) معنًى يلائم المنصـوبين، حيث الإيمان لا يتبوأ. كأن يكون معنى (لزم)، فيكون التقـدير: لزِموا الدارَ والإيمان. أو أن يجمعَ بين الدارِ والإيمانِ على سـبـيلِ المجـاز فى الإيمان. أو أن يكون الأصلُ: دار الهـجـرة ودار الإيمان، فحدث حذفٌ ونقلٌ بين المضاف والمضاف إليه وأداةِ التعريف.

أو يكون العطفُ من قـبيلِ عطفِ جـملةٍ على جـملة، فيلزم تقـديرُ محـذوفٍ ناصبٍ للإيمان، ويكون التـقدير: تبوأوا الدار، واعـتقـدوا الإيمان، أو: ألفوا، أو: أحبوا.

وقد يكون نصب (الإيمان) على أنه مفعولٌ مـعه، والتقدير: والذين تبوأوا الدار مع الإيمان[2].

---

(١) ينظـر: الكشـاف ١ - ٤٢٦/ شـرح ابن يـعيش ٢ - ٥٠/ البحـر المحيـط ٥ - ١٧٩/ الـدر المصون ٤-٥٤.

(٢) ينظر: الكشـاف ٢ - ٤٤٧/ شـرح ابن يعيش ٢ - ٥٠/ البـحـر المحيـط ٦ - ٢٤٧/ الـدر المصون ٦-٢٩٥.

فإذا قلت: ما أنت وزيد؟؛ وأنت لم تذكر فعلا، فإنك تعطف ـ إن شئت ـ فترفع زيدا، وإن شئت فإنك تنصب على أنه مفعولٌ معه، ويكون التقدير: ما تكون وزيدا؟ وكيف تكون وزيدًا؟

وليس المرادُ بالكلامِ الأخيرِ مجردَ الاستفهام عن الاسمين وكونهما، بل المرادُ به الاستفهامُ عن المعنى الجامعِ بينهما، كما أن هذا الكلام يتضمن إنكارًا[1].

المفعول معه بين القياس والسماع:

هل المفعول معه ظاهرة قياسية أم سماعية؟

القضيةُ -في إيجاز- تبدو في رأيين عريضين[2]:

أولهما: أن الجمهورَ يذهبون إلى أن المفعولَ معه مقيسٌ، لا يقتصر فيه على ما هو مسموع.

والآخر: أن آخرين من النحاةِ يذهبون إلى أنه يقتصرُ في المفعولِ معه على المسموعِ منه، ولا يعدى إلى غيرِه على القياس.

والراجحُ إنما هو الرأيُ الأولُ، إذْ إنْ كلَّ حدثٍ أو فعلٍ إنما هو قابلٌ لأن يحدثَ مع موجودٍ معه أثناءَ حدوثِه، دون أن يشترك في الإحداثِ، وهذا المفهومُ يتلاءم مع الطبيعةِ البشرية، والطبيعةِ اللغوية.

رتبة المفعول معه:

أما من حيث تقدمُ المفعولِ معه على الفعلِ فإنه ممتنع اتفاقا.

ولكن توسطه بين الفعلِ ومعمولِه المصاحبِ له فقد أجازه ابن جنى قياسا على جوازِ تقدم المعطوفِ عليه على المعطوف، كما جاء في قول الأحوص:

---

(١) ينظر: المرتجل ١٨٥.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدى ١٩٥/ شرح الكافية الشافية ٢ - ٩٩٩/ شرح القمولى على الكافية تحقيق عفاف بنتن ١ - ١٧٩.

ألا يا نـخلـةً من ذاتِ عـــــرق عليك ورحـمـــةُ الله السـلامُ[1]

والأصل: عليك السـلامُ ورحمـةُ الله، فأخـر المعطوف وهو (السـلام)، وقدّم المعطوف عليه، وهو (رحمة). ويرى أن المفعولَ معه أصلُه العطف.

ولكن غيـره يمنع ذلك احتـجاجا بـأن هذا التوسط فى المعطوف ضـعيفٌ نادر، فيكون فى المفعولِ معه الذى هو فرعُه أضعف.

ومما يستشهد به ابنُ جنى على تقدمِ المفعـولِ معه على معمولِ الفعلِ قولُ يزيد ابن الحكم:

جمـعتَ وفحـشا غيـبةً ونميـمةً ثلاثَ خصالٍ لَسْتَ عنها بُمرعَوِى[2]

حيث يرى ابنُ جنى أن الأصل: جمعت غيـبة ونميمة مع فحش، على أن الواوَ التى تسبق (فـحشا) واوُ المعـية، وهو منصوب على أنه مـفعولٌ معـه، تقدم على مصاحبه الذى هو (غيبة ونميمة).

فيـذكر ابن جنى: «ولا يجـوز تقديمُ المفعـولِ معـه على الفعل،نحـو قولك: والطيالسة جاء البرد؛من حيث كـانت صورةُ هذه الواو صورةَ العاطفةَ، ألا تراك لا تستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت لاستعـملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسة، فلما ساوقت حرف العطف قبح: الطيالسة جاء البرد، كما قبح: وزيد قام عمرو.

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ١ - ٣٥٠/ الجمل ١٤٨/ ضرائر الشعر ٢١٨/ الخصائص ٢ - ٣٨٦/ شرح الجمل لابن عصفور ٢ - ٨٤/ شرح الرضى على الكافـية ١ - ١٣٥/ المساعد ٢ - ٤٧٥/ شفاء العليل ٢ - ٧٩٦/ الهمع ١ - ١٧٣/ الدرر ١ - ١٩٠/ الخزانة ١ - ٤٩٥.

(ألا) استفتاحية مبنية لا محل لها من الإعراب. (نخلة) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (السلام) مبتدأ مؤخر مرفوع، خبره المقدم شبه الجملة (عليك).

(٢) (ثلاث) بالنصب بدل مما سبقها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وبالرفع خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هذه. (لست) ليس فعل ماضٍ ناقص ناسخ مبنى على السكون. والتاء ضـمير مبنى فى محل رفع، اسم ليس. (عنها) شـبه جملة مـتعلقة بالارعـواء. (بمرعوى) الباء حـرف جر زائد مبنى، لا مـحل له من الإعراب (مرعـوى) خبر ليس منصوب، وعـلامة نصبـه الفتحة المقـدرة. وجملة (لست عنها بمرعـوى) فى محل نصب صفة لثلاث.

لكنه يجوز: جـاء والطيالسةَ البـردُ، كما تقـول: ضربت و زيدًا عمـرًا، قال: جمعت وفحشا غيبة ونميمة. . .»[1].

لكن كثـيرا من النحـاة يرفضون ذلك. وبعـضهم يجعل تقـديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة. كما أن بعضَهم يجـيز هذه الضرورةَ فى تقديمِ المفعولِ معه على مصاحبه.

****

(١) ينظر: الخصائص ٢- ٣٨٣.